

# مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٦٨**

الخميس، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد روغوندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (أوغندا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد دولغوف |
| | بوركينا فاسو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد كودوغو |
| | تركيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد قرمان |
| | الجماهيرية العربية الليبية . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد الدباشي |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ليو تسن من |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد لا كروا |
| | فييت نام . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد هوانغ تشي ترونغ |
| | كرواتيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد فيلوفيتش |
| | كوستاريكا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد غيليرمي |
| | المكسيك . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد بونيتي |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . . . . . | السيد كواري |
| | النمسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ماير – هارتنغ |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة ديكارلو |
| | اليابان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

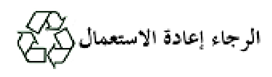
الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)





09-42009 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

### التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جيجي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد تشوي يونغ - جن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تشوي يونغ - جن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/344، التي تتضمن التقرير المرحلي الحادي والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تشوي يونغ - جن، الذي أعطيه الكلمة الآن.

**السيد تشوي يونغ - جن** (تكلم بالإنكليزية): إن الإعلان عن التاريخ الجديد للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر هو خطوة إيجابية هامة نحو حل الأزمة الإيفوارية. ولقد أتاحت الجهود الحازمة التي تبذلها الأطراف الإيفوارية إحراز هذا التقدم.

ورغم مظاهر التأخير المزعجة الواضحة في كل من الانتخابات وعملية إعادة التوحيد، فإنه قد تم إحراز إنجازات ملموسة وهامة في عملية الانتخابات الإيفوارية. وتشمل عملية المحكمة المتنقلة وعملية التحقق وتسجيل المقترعين، التي تمخض عنها تحديد هوية ما يزيد عن ٦,٥ مليون شخص. ويبدو أن جميع الأطراف قد قبلت بإغلاق عملية تسجيل المقترعين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والتي هي خطوة إيجابية أخرى نحو الأمام.

ولا بد من إبراز أنه قد تم تحقيق هذه الإنجازات التاريخية والاستراتيجية دون وقوع حادث رئيسي واحد. ويشهد جو السلام والاستقرار السائد على نضج الثقافة السياسية وروح الحلول التوافقية وعدم العنف في صفوف شعب كوت ديفوار إلى جانب الإسهام الذي قدمه اتفاق واغادوغو والقوى المحايدة.

ولن تدخر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أي جهد في تقديمها المساعدة وفي دورها المصاحب للعملية بغية التقليل إلى أدنى حد لأي مزيد من التأخير في عمليتي الانتخابات وإعادة التوحيد.

ولكن، نظرا لملكية الأطراف لعملية السلام الإيفوارية، من المحتم عليهما الوفاء بالتزامهما بإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وكذلك بإعادة التوحيد – وهي المواد ذات الصلة من الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، الذي يبدو بصورة متزايدة أنه يضع شروطا لعملية الانتخابات.

ويبدو أن النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ سيكون حاسما بالنسبة لعملية السلام الإيفوارية. وإذا سارت الأمور على النحو المتوخى والمخطط من قبل أطراف اتفاق واغادوغو السياسي، فإنه ينبغي أن تحقق عمليتا الانتخابات وإعادة التوحيد نتائج لا رجعة عنها بحلول أيلول/سبتمبر. ومن ناحية أخرى، قد تواجه هاتان العمليتان صعوبات كبيرة في أيلول/سبتمبر إذا لم يتم حل المسألة السياسية – الأمنية – المالية المعقدة التي تواجه عملية اتفاق واغادوغو السياسي.

وفيما يتعلق بالاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، لا بد من تحقيق أربع مسائل هامة قبل شهرين على الأقل من الانتخابات، أي بحلول أيلول/سبتمبر. وهي أولا، نقل السلطة من القادة إلى السلطات المحلية؛ ثانيا، تطبيق مركزية شؤون الخزانة؛ ثالثا، نزع سلاح القوى المقاتلة الجديدة – العناصر المتمردة – وضمها إلى الجيش والشرطة والدرك بوصفها من المقاتلين السابقين؛ ورابعا، إدماجها ودفع رواتبها أيضا. ولقد بذلت جهود عديدة لمعالجة هذه المسائل لكن الأمور لا تسير كما خطط لها. فلم يتحقق بعد إحراز تقدم حقيقي.

وحتى قبل أن نقلق إزاء مسائل إعادة التوحيد ذات الطبيعة السياسية، يبدو أن هيئة إدارة الانتخابات الإيفوارية تعاني من مسائل إدارة وتخطيط العملية الانتخابية المزمنة بشكل كبير. وفي ظل الوضع الراهن، فإن التحديات غير السياسية، مثل جوانب عملية الانتخابات التقنية والإدارية والتخطيط، تظهر بصورة سريعة كعوائق رئيسية لاحترام الموعد المحدد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يمكن الاستهانة بهذه العوائق غير السياسية. فلقد شاهدنا من قبل أن عملية إعادة التوحيد التي كان مخططا لها في الأصل أن تستمر على الأقل ستة أسابيع، استمرت في النهاية تسعة شهور وأسبوعين، من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسيشكل وجود جدول زمني على للانتخابات بمراحل مفصلة واحدا من أكثر أوجه العلاج أهمية لهذه المشكلة المزمنة والمتفشية.

وفي ظل هذه الصورة المختلطة من علامات القلق والتقدم الملموس، ونظرا لأن طبيعة هذه المظاهر المقلقة تصبح أكثر وضوحا في أيلول/سبتمبر، علينا أن نضع خيارات في فترة ما قبل المشاورات القادمة لمجلس الأمن بشأن كوت ديفوار المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، بهدف التوصل إلى طريقة للتوفيق بين التناقضات الحالية التي تواجه عمليتي الانتخابات وإعادة التوحيد الإيفواريتين.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

**السيد جيجي** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يقدم إسهاما متواضعا في هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن التقرير الحادي والعشرين للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344). وأود قبل كل

شيء أن أعرب عن تقدير حكومتي لجودة التقرير، الذي يصف التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام في كوت ديفوار.

وكما يقر الأمين العام في التقرير المعروض على المجلس، لقد تم إحراز تقدم كبير خلال السنتين الماضيتين في تنفيذ اتفاق واغادوغو والاتفاقات التكميلية. وفي الواقع، ما زالت البيئة السياسية في كوت ديفوار بيئة سلمية بسبب المكاسب التي تحققت من خلال تنفيذ اتفاق واغادوغو.

وإن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يواصلان القيام بأنشطتهما في عملية السلام بغية تعزيز البيئة الاجتماعية في البلاد. ومن بين هذه الأنشطة الزيارات الرسمية التي يقوم بها الرئيس للعديد من مناطق البلاد التي كانت تحتلها من قبل القوى الجديدة. وخلال آخر زيارة، سافر الرئيس مع رئيس الوزراء وعدد آخر من أعضاء الحكومة إلى مناطق مونتاغنيس وبافنغ ودينغويليه في الفترة من ٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من أجل جلب السلام للشعب وإعادة توحيد البلاد.

وبفضل هذا المناخ السلمي العام، تقوم جميع الأحزاب السياسية الإيفوارية بتنفيذ أنشطتها بهدوء في جميع أنحاء البلاد. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تظهر الإحصائيات العامة المتعلقة بالتسجيل لبطاقات الهوية الجديدة أن حوالي ٦,٥ مليون شخص، أو حوالي ٧٥ في المائة من السكان المستهدفين بالتسجيل، قد تم تسجيلهم.

وفيما يتعلق بالأمن، ظلت الحالة هادئة بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخصوصا بعد نشر ٨٠٠٠ فرد من مركز القيادة المتكاملة في كل أنحاء البلد. وعقدت ورشة عمل في أبيدجان يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه لتقييم تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع، وتم فيها تحديد الأنشطة ذات الأولوية لفترة الأشهر الخمسة القادمة ووضع جدول زمني. وعقد في يوم الخميس، الموافق ٢٥ حزيران/يونيه، الاجتماع الأول للكيانات الموكلة بمتابعة تنفيذ الجوانب العسكرية للاتفاق التكميلي الرابع. وتمت الموافقة على تقرير ورشة العمل واعتماد برنامج العمل. وسيعقد اجتماع كل ١٥ يوما.

وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الرصد والتقييم المنبثقة عن اتفاق واغادوغو السياسي في ٩ آب/أغسطس في بوركينا فاسو. وسيتيح الاجتماع فرصة لاستعراض المراحل المتبقية من العملية السياسية.

وخلال الأشهر القادمة ستعطى الأولوية لترسيخ إعادة توحيد البلد، ومواصلة التجميع ونزع السلاح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، وتعزيز الوئام الاجتماعي، والإعداد لإجراء انتخابات ذات مصداقية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وفي أعقاب تعيين ومواصلة نشر ٨٠٠٠ عضو من الوحدة المختلطة من الشرطة وعناصر الدرك، تواصلت الجهود لتعزيز انتشار القوات المختلطة ولمنح مركز القيادة المتكاملة الوسائل اللوجستية اللازمة للتدخل من أجل تأمين العملية الانتخابية. وينبغي تعزيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية من خلال الجهود لتعبئة وتوفير الموارد اللازمة بالسرعة المطلوبة، في إطار تلك العملية، في أسرع وقت ممكن، ووفقا لتوصيات الاتفاق التكميلي الرابع.

وفيما يتعلق بالخدمة المدنية، فإننا سنبذل قصارى جهدنا لتأمين فتح المواقع في سانغوين، ومباهياكرو، وغوينغريني، في الأشهر القادمة، وذلك لاستضافة ٧٠٠ فرد من الشباب المدربين على استخدام الأسلحة النارية وتوفير المسكن والمأكل الكامل لهم. والتمويل المقترح بقيمة ٧ ملايين دولار من الاتحاد الأوروبي سيساعد على البدء بتدريب ٤٠٠٠ شخص في ستة مراكز تدريب مهني

جديدة، قد أعيد ترميمها من جانب الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

وبالإضافة إلى التمويل المقدم من البنك الدولي بقيمة ١٧ مليون دولار، والذي عقد الاتفاق بشأنه في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، سيكون من الممكن تدريب عدد أقصاه ١٢ ٠٠٠ شخص خلال عامين في ثمانية مراكز، وهي بواكي، ومباهيكارو، ومان، وغوتونغوين، وكورهوغو، ودالوا، ووبوندوكو. وفضلا عن ذلك، سيتم إنشاء عشرة مراكز أخرى في المقاطعات لتقديم أنواع أخرى من التدريب.

إن كوت ديفوار منخرطة الآن في العملية الانتخابية بشكل لا رجوع فيه، وقد تم تسجيل ٦,٥ مليون ناخب في البلد وخارجه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهم يمثلون ٧٥ في المائة من السكان المستهدفين. ويجري النظر في أحدث القوانين الانتخابية التي ستعتمدها الحكومة خلال فترة قصيرة من أجل الإسراع في تنفيذ العملية الانتخابية، ولكي نتمكن من إجراء الجولة الأولى من الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. إن جميع المعايير ومؤشرات الأداء في المجالات الرئيسية المحددة في اتفاق واغادوغو والاتفاقات التكميلية له، والمرفقة بتقرير الأمين العام، تظهر الاستمرار في إحراز التقدم في المراحل الرئيسية لعملية إنهاء الأزمة، إن لم يكن إكمال تلك المراحل.

إن أحدث المعلومات المتاحة لوفد بلدي تشير إلى أن الانتخابات الرئاسية ستجري في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس الجدول الزمني التالي: تجهيز البيانات لإعداد سجل الناخبين بدأ قبل يومين، أي في ٢١ تموز/يوليه، وسينتهي في ٢٥ آب/أغسطس. وستصدر القائمة المؤقتة، وستستمر معالجتها حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وستصدر القائمة النهائية للناخبين خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وسيجري توزيع بطاقات الناخبين وبطاقات الهوية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وستبدأ الحملة الانتخابية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن جميع هذه الجهود التي تبذلها سلطات كوت ديفوار ينبغي أن تبعث على التفاؤل من جديد بشأن الإجراء الفعال للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن المؤسف أنه بالذات في المرحلة التي تقترب فيها العملية من الإنجاز، وقعت بعض الهجمات ضد عملية السلام والمؤسسات في كوت ديفوار. ويشير وفد بلدي إلى البيانات الصادرة مؤخرا عن شخصيات فرنسية أطلقت فيها ملاحظات غير منصفة وغير مبررة ضد سلطات كوت ديفوار والعملية الجارية.

و لم يكن وفد بلدي ليتوقف عند تلك الملاحظات لولا حقيقة أنها صدرت عن دولة ذات مركز خاص إزاء تسوية الأزمة في كوت ديفوار. ولا يستطيع أحد الادعاء أنه لا يدرك أن لفرنسا قوات تدعم حافظي السلام التابعين للأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن، وأن فرنسا تبادر إلى إعداد مشاريع قرارات بشأن كوت ديفوار، وأن فرنسا ليست مجرد دولة أخرى فيما يتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار. وهذه المسؤولية الثقيلة، بالإضافة إلى النفوذ والتأثير الذي من الممكن أن يكون للمواقف والتعليقات الفرنسية في كوت ديفوار، كان ينبغي أن تكون سببا لإحساس أقوى بالانضباط والمسؤولية من جانب فرنسا.

وعلى أي حال، في الختام، أود التأكيد مجددا أمام المجلس أن الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار سوف تجري قطعا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويجري القيام بكل شيء سياسيا ولوجستيا، وبدعم الأمم

المتحدة الذي نقدره كل تقدير، من أجل احترام ذلك الموعد.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): ممثل فرنسا طلب أخذ الكلمة.

**السيد لاكروا** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على ملاحظاته.

لقد استمعت بعناية إلى تعليقات الممثل الدائم لكوت ديفوار. و لم نكن ننوي التحدث في هذه الجلسة، ولكن التعليقات التي أثارها السيد جيجي، كما يدرك أعضاء المجلس جيدا، جاءت بشيء من المفاجأة للوفد الفرنسي.

إن فرنسا، على غرار جميع أعضاء مجلس الأمن، ملتزمة التزاما كاملا بدعم كوت ديفوار لكي تجري جميع مراحل إنهاء الأزمة على أفضل وجه، ولا سيما إجراء الانتخابات في الإطار الزمني المحدد. وتساهم فرنسا، كذلك، في الميدان من خلال المساهمة بالقوات والتمويل في إطار العمل الدولي الجماعي، وهي مصممة على مواصلة القيام بذلك. إن السلطات الفرنسية ملتزمة بضمان النجاح في إنهاء الأزمة في كوت ديفوار، وهي في حقيقة الأمر بلد قريب منا وتربطنا به علاقات وثيقة.

إنني لا أفهم المغزى من وراء التعليقات التي ذكرت، ولكن على أي حال، إذا كان من الممكن تأويلها بحيث تعني أن فرنسا تنأى بنفسها عن أهداف مجلس الأمن، فإنني أود التأكيد بشكل قاطع أننا لا نتفق مع مثل هذا التأويل. إن فرنسا مصممة على مواصلة أنشطتها في إطار مجلس الأمن وعلى أساس قراراته بشأن مساعدة كوت ديفوار على إنهاء الأزمة، ومساعدتها على الوفاء بالمواعيد النهائية، وخاصة الجدول الزمني الانتخابي. إنني أكرر التأكيد رسميا على هذا الالتزام أمام أعضاء مجلس الأمن.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.